

منشور
إلى
السادة المندوبين الجهويين للتنمية الفلاحية
بالولايات الساحلية

الموضوع: حول احكام تنظيم ممارسة الصيد البحري.

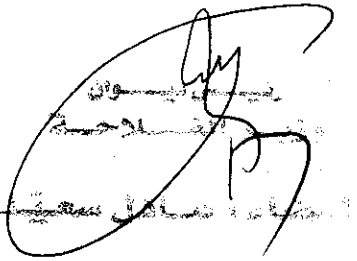
تبعاً لما تم تسجيله خلال الفترة الأخيرة من تدمرات في صفوف بعض الصيادين البحريين بسبب تعمد عدد من أصحاب مراكب الصيد التعرض الى عدد آخر من المجهزين ومنعهم من ممارسة نشاطهم في بعض مناطق الصيد أو من إرساء مراكبهم ببعض موانئ ومرافئ الصيد البحري،

واعتباراً لما يشكله هذا التصرف من مصدر انزعاج للصيادين البحريين الذين يقدون من مناطق صيد نحو جهات أخرى لممارسة أنشطتهم بمناسبة حلول بعض مواسم الصيد التي تختص بها هذه الجهات على غرار القمبري الملكي والأخطبوط ... وما قد تفرزه هذه الظاهرة من تبعات سلبية قد تصل الى حد توخي نفس السلوك من طرف البحارة المتضررين تجاه نظرائهم بالجهات المجاورة أو من تطور الظاهرة الى مجالات أخرى غير الصيد البحري،

وتقدياً للمخاطر التي يمكن أن تحدث بالعلاقات الاجتماعية بين فئات البحارة وتجنب نشوب نزاعات بينهم سواء كان ذلك بمناطق الصيد أو بمرفئ ومواني الرسو،

وتعبئة لكافة الجهود من أجل التصدي لهذه السلوكيات لتمكين كافة مراكب الصيد من ممارسة نشاطها وفقاً للمقتضيات الفنية والقانونية السارية وضمن الحماية اللازمة لمختلف الشرائح البحرية بكافة الجهات الساحلية،

فان السادة المندوبين الجهويين للتنمية الفلاحية بالولايات
الساحلية مدعوون لتكثيف عمليات التنسيق مع مختلف الأطراف
الادارية والمهنية بالجهات الراجعة لهم بالنظر وبالجهات المجاورة
قصد مزيد احكام تنظيم ممارسة الصيد البحري ووضع حد لهذه
السلوكيات بما يضمن لكافة الصيادين البحريين ممارسة أنشطتهم وفق
الصيغ القانونية والتراتبية الجاري بها العمل والسلام.



الوزير
المسؤول
المسؤول